

صناعة الخدمات المالية الإسلامية
تحديات الحاضر وآفاق المستقبل بعد 50 عاما من الممارسة
**Islamic Financial Services Industry
Present Challenges and Future Prospects After 50 Years of Practice**

د. فضل عبد الكريم البشير¹

أستاذ الاقتصاد والتمويل الإسلامي المشارك

معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

falbashir@kau.edu.sa

تاريخ النشر: 2025/11/11

تاريخ القبول: 2025/10/19

تاريخ الارسال: 2025/09/27

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التحديات التي واجهت صناعة الخدمات المالية الإسلامية خلال 50 عاما من الممارسة، مع تقديم مقترحات لمواجهتها. ويركز على أبرز التحديات، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، كتحدّي اختلاف القوانين المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في الدول المعنية بهذه الصناعة، وتحديات المصارف الإسلامية في تطبيق معايير لجنة بازل الدولية؛ وتحدي اختلاف الفتاوى الشرعية في المسألة الفقهية الواحدة، وتحدي تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛ وتحدي ضعف الاهتمام بالبحث العلمي، علاوة على التحديات التي تحدثها التغيرات الاقتصادية والسياسية. كما يقدم البحث عددا من المقترحات لتجاوز هذه التحديات، إضافة لتقديم رؤية لمستقبل هذه الصناعة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أن هناك حاجة ماسة لإعداد دراسات وبحوث من طلاب الدراسات العليا والباحثين المتخصصين حول عدد من الموضوعات بهذا الخصوص.

الكلمات الدالة: صناعة الخدمات المالية الإسلامية، تحدي تطوير المنتجات المالية الإسلامية، تحدي اختلاف الفتاوى الشرعية، تحدي تطبيق معايير بازل الدولية، تحدي ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.

تصنيف JEL: E44.E58.E59

تصنيف KAUJIE: k1.J42.I25.Q23

Abstract:

This research seeks to examine and critically analyze the major challenges confronting the Islamic financial services industry over the course of five decades of practice, while simultaneously offering proposals to mitigate these challenges. Employing a descriptive and analytical methodology, the study identifies and discusses a range of critical issues. These include the divergence of legal and regulatory frameworks governing Islamic banking across different jurisdictions; the difficulties encountered by Islamic banks in implementing the standards set forth by the Basel Committee; the inconsistencies in fatwas issued on identical jurisprudential matters; the persistent challenges

¹ المؤلف المرسل: فضل عبد الكريم البشير ، الإيميل: falbashir@kau.edu.sa

associated with the development and innovation of Islamic financial products; and the limited scholarly engagement with academic research in this field. Furthermore, the study addresses the implications of broader economic and political transformations that continue to shape the trajectory of the industry. In response to these challenges, the research proposes a number of strategies and recommendations designed to strengthen the resilience and sustainability of the Islamic financial services sector. It also articulates a forward-looking vision for the industry, emphasizing the importance of aligning institutional practices with both regulatory requirements and the ethical foundations of Islamic finance. The study concludes with a call for greater academic rigor, underscoring the urgent need for graduate students and specialized researchers to undertake comprehensive and methodologically sound investigations into key thematic areas. Such contributions, it argues, are indispensable for advancing knowledge, informing policy, and ensuring the continued development and global relevance of the Islamic financial services industry.

Keywords Islamic financial services industry. Challenge of developing Islamic financial products. Challenge of differing religious rulings. Challenge of implementing Basel international standards Challenge of weak interest in scientific research

JEL CLASSIFICATION: E44.E58.E59:

KAUJIE CLASSIFICATION: k1.J42.I25.Q23

مقدمة

تحديات حمة تواجه صناعة الخدمات المالية الإسلامية في ضوء متغيرات اقتصادية عديدة يشهدها العالم، وتحولات سياسية كبرى تسعى إلى تحرير التجارة، وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية. وبالطبع فهناك بنوك دولية لها ثقل مالي ستطرح نفسها منافسا قويا للمصارف الإسلامية؛ عبر تقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية ذاتها التي تقدمها المصارف الإسلامية، مما يؤثر على أداء هذه المصارف، ويقلل من فرصها في سوق العمل.

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن هذه البنوك الدولية تتميز بمتانة رأس المال، والخبرات الفنية، ولديها موارد بشرية مؤهلة، وتستخدم التقنيات المالية الحديثة بصورة أفضل (FinTech)، مما يتطلب من المؤسسات المالية الإسلامية وضع استراتيجيات مبتكرة من شأنها أن تحد من آثار هذه المنافسة.

وقد شكل ذلك الواقع الجديد مجموعة من التحديات لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، علاوة على التحديات التي صاحبت مسيرة صناعة الخدمات المالية الإسلامية منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر.

لذلك جاءت هذه الدراسة مستعرضة ومحللة لتلك التحديات، رغبة في تقديم بعض المقترحات التي تعين على تحسين تجربة المصرفية الإسلامية وارتدادها لآفاق أرحب؛ - باعتبارها تجربة إنسانية يعثرها النقص والقصور، - وأملا في تبني إدارات المصارف الإسلامية لبعض المقترحات التي وردت فيها، علما تعينها على استغلال الفرص المتاحة، وتدفعها للاهتمام بوضع الخطط والاستراتيجيات الهادفة إلى مواجهة هذه التحديات؛ استشرافا لمستقبل أفضل وغد واعد.

مشكلة الدراسة

على الرغم مما حققته صناعة الخدمات المالية الإسلامية من إنجازات، فما زالت التجربة بحاجة إلى مزيد من التأصيل والمراجعة، وتقويم المسيرة، وليس في ذلك ما يعيبها، بل فيه ما يزيدها نضوجا ورسوخا، وقد جاءت هذه الدراسة لبيان تأثير هذه التحديات على تطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ماهي التحديات واجهت صناعة الخدمات المالية الإسلامية بعد 50 عاما من الممارسة؟ وما هي الاستراتيجيات التي تحتاجها للتغلب عليها؟ ومن السؤال الرئيسي تتفرع الأسئلة التالية:

كيف تؤثر هذه التحديات على القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية؟ وكيف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة من التقنيات الحديثة في مواجهة هذه التحديات؟ وماهي المقترحات التي يمكن أن تسهم في معالجة هذه التحديات؟

أهداف البحث وأهميته

يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل ومناقشة التحديات التي تواجه صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستشراف مستقبلها بعد 50 عاما من الممارسة؛ وتقديم مقترحات بشأنها؛ علما تسهم في توجيه هذه الصناعة نحو مستقبل زاهر واستقرار مستدام.

وتنبع أهمية هذه الدراسة في مضمونها؛ وإضافتها العلمية لتحديد التحديات التي تواجه صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والإسهام في وضع تصور للمشكلات التي تعيق تنافسية هذه الصناعة.

الدراسات السابقة

هناك دراسات عديدة تناولت التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في جوانبه المؤسسية والتشغيلية، كدراسة منور إقبال وعنوانها تحديات العمل المصرفي الإسلامي، ودراسة Zamir Iqbal بعنوان Challenges Facing Islamic Financial Industry، ودراسة عمر حافظ بعنوان المصارف الإسلامية أمام التحديات المعاصرة. ودراسة عطية السيد فياض بعنوان الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، ودراسة محمد أنس الزرقا بعنوان الخلل وطريق الإصلاح في الصناعة المصرفية الإسلامية، ودراسة القرة داغي بعنوان قدرة المنتجات المالية الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلية أمام التطوير والابتكار وغيرها من الدراسات.

وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات السابقة؛ واتسامها بالشمولية، إلا أنها ركزت بشكل كبير على تقويم أعمال هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وهو مجال مهم ولا شك في ذلك، إلا أنه مجال مختلف عن هدف هذه

الدراسة المتمثل في دراسة وتحليل التحديات. وعليه يمكن القول بأن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة؛ هو تناوله بالتفصيل لتحديات جديدة لم تظهر وقت إعداد تلك الدراسات السابقة، لعل في عرضها ومناقشتها فائدة مرجوة، ونفع متحقق، وربما تفتح بابا للحوار من شأنه أن يقدم مقترحات مفيدة لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

منهج البحث ونطاقه

يستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم بعرض وتحليل ودراسة عدد من التحديات التي تواجه صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ وتقديم مقترحات لمعالجتها. وبالطبع فإنه من الصعب الإحاطة بها، ولكن حسب الباحث تناول أهمها. حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين: تضم كل مجموعة خصائص متشابهة، فالمجموعة الأولى: تضم التحديات التنظيمية، والرقابية، وتحديات البيئة الخارجية. والمجموعة الثانية تشتمل على التحديات الشرعية، وتحديات تطوير الأعمال، والبحث والابتكار، وتحديات التنافسية.

المحور الأول: المجموعة الأولى: التحديات التنظيمية، والرقابية، وتحديات التغيرات الاقتصادية والسياسية:

تم تقسيم التحديات إلى مجموعتين: تضم كل مجموعة خصائص متشابهة، فالمجموعة الأولى: تضم التحديات التنظيمية، والرقابية، وتحديات البيئة الخارجية. والمجموعة الثانية تشتمل على التحديات الشرعية، وتحديات تطوير الأعمال، والبحث والابتكار، وتحديات التنافسية.

1/1 تحديات اختلاف القوانين واللوائح المنظمة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية:

يرجع اختلاف القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في المقام الأول إلى اختلاف نشأة هذه المؤسسات نفسها، حيث تأسست باجتهادات خاصة في كل بلد، واختلفت تبعا لذلك القوانين والأنظمة والتشريعات التي تحكم عملها، حيث إن السلطات المالية في كل دولة لها نهجها وطريقتها في سن القوانين والتشريعات.

فبعض الدول منحت المصارف الإسلامية خصوصية في التعامل، فأفردت لها قوانين خاصة، بجانب القوانين التي تحكم المصارف التقليدية، كنموذج البنك المركزي في السودان. وهنالك دول استخدمت النموذج المزدوج الذي اتبعته غالبية الدول، حيث أتاح للسلطات المالية لهذه المصارف العمل بجانب المصارف التقليدية. ويجري العمل بهذا النموذج في عدد من الدول، منها البحرين، وماليزيا، والأمارات العربية المتحدة.

وهناك نموذج ثالث من الدول، ترى أن المؤسسات المالية الإسلامية حالة استثنائية، وإن كانت تحاول جاهدة أن تعتمد النموذج المزدوج، وذلك بإيجاد قانون خاص لهذه المؤسسات بجانب القوانين التي تنظم عمل المؤسسات التقليدية، ومن هذه الدول تركيا، ومصر، والأردن.

وهناك نموذج رابع؛ حيث أوجدت بعض المصارف التقليدية نوافذ إسلامية تعمل وفق القوانين التي تعمل في ظلها البنوك التقليدية، باعتبارها جزءاً من الجهاز المصرفي، كنموذج المملكة العربية السعودية. (الأنصاري وآخرون، 1988، ص 98) قاد هذا الاختلاف في القوانين إلى اختلاف القواعد التي تطبقها السلطات النقدية في كل دولة على المؤسسات المالية الإسلامية، كاختلاف أساليب الرقابة والإشراف، واختلاف السياسات النقدية.

وقد نشأ عن هذا الاختلاف واقع مختلف من حيث الممارسات العملية لهذه المصارف، وعلاقتها بالبنوك المركزية؛ والمصارف التقليدية، مما كان سبباً في عدم انسجام المنتجات المالية الإسلامية في هذه الدول مع هذه النظم، سواء في مضمونها، أو في إجراء المرافعات أمام المحاكم.

فمثلاً هناك قوانين في بعض البلاد لا تفرق عقد المضاربة (حيث يكون البنك مضارباً، والمودعون أصحاب رأس المال)، إذ يفرض القانون ضمان الوديعة من قبل المصرف حتى ولو كان إسلامياً. ولذا تلجأ بعض المصارف الإسلامية إلى عقد التورق مثلاً. إضافة إلى ذلك عدم إفصاح القانون بأن ضوابط المؤسسات المالية الإسلامية، أو أحكام الشريعة لها الأولوية إن تعارضت مع إحدى مواد القانون، وإن نصت بعض القوانين على هذه الأولوية، فإنها لم تفصح عن مداها.

علاوة على ذلك؛ فإن اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى، يؤدي إلى التباين في كيفية تنظيم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، مما يعوق من حركة الاستثمارات، ويزيد من صعوبة دخول الأسواق الجديدة.

كما أن اختلاف البيئة القانونية والإشرافية مثلت عائقاً أمام تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛ مما دفع الكثير من المصارف إلى محاكاة منتجات المصارف التقليدية؛ لتحافظ على وضعيتها في السوق. وظل هذا التوجه محل انتقاد للتجربة من مجموعة من الباحثين. كما أن افتقار بعض الدول لتشريعات واضحة تنظم قطاع المالية الإسلامية يجعلها عرضة للمخاطر القانونية.

كذلك من الآثار السالبة لهذا الاختلاف في القوانين، ما يحدثه من بلبلة وتشويش لدى المتعاملين مع هذه المصارف، خاصة في ظل غياب الشفافية والإفصاح التي تعد ضرورة لزيادة ثقة العملاء في العمل المصرفي الإسلامي. كما أنه يجعل

من الصعب على المؤسسات الدخول إلى أسواق جديدة، حيث تحتاج إلى فهم القوانين المحلية، وتكييف استراتيجياتها وفقا لذلك، فالقوانين المختلفة بين البلدان قد تعيق قدرتها على جذب مستثمرين من خارج الأسواق المحلية.

بجانب ذلك تفتقر كثير من الدول الحاضنة للتمويل الإسلامي إلى قوانين ضابطة لتحويل مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي، أو حتى للتحويل الجزئي على مستوى الفروع أو الوحدات المصرفية الإسلامية، لذلك يحدث هذا التحويل في غياب نصوص نظامية، أو تعليمات صريحة تحدد متى وكيف يصير المصرف أو الفرع إسلاميا؟ وما هي الإجراءات والشروط والضوابط للتحويل؟ وهل يتم بمجرد تغيير النظام الأساسي للبنك، أو بمجرد الحصول على الرخصة، أو بطلب الترخيص من جديد بالطريقة التي منح بها الترخيص سابقاً، مع الإشارة إلى أن بعض القوانين في عدد من الدول تطرقت إلى تنظيم طرق أخرى في التحويل عبر الاندماج المصرفي.

وفي ضوء ذلك، فإن البيئة القانونية والإشرافية للبنك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتطلب تطويرا مستمرا لضمان نمو القطاع المصرفي الإسلامي بشكل مستدام وابتكاري. مما يتطلب جهودا مشتركة من الحكومات والهيئات الرقابية، والمصارف نفسها لتحقيق هذا الهدف.

2/1/1 معالجة هذا التحدي

يتطلب تطوير الإطار التنظيمي لصناعة الخدمات المالية خطوات ومنهجية واسعة للعمل على تنظيم التشريعات المتعلقة بالتمويل الإسلامي بين الدول الإسلامية لتسهيل عمليات التبادل واستقطاب الاستثمارات، ويمكن النظر في مراجعة أنظمة ولوائح الاتحاد الدولي للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (سابقاً) المتعلقة بتبادل الخبرات، وتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية. كما يمكن كذلك؛ عقد اتفاقيات تعاون بين الدول لتسهيل تبادل المعلومات. وتنظيم الحوار مع المؤسسات المالية والأكاديميين والممارسين في القضايا المختلفة؛ وإجراء استطلاعات لجميع الأطراف المعنية لمعرفة آرائهم في معالجة هذه الإشكالية.

2/1- إشكالية علاقة المصارف الإسلامية مع البنوك المركزية التقليدية:

تعد سلامة النظام المصرفي - بشقيه التقليدي والإسلامي - من مهام البنوك المركزية. فالقوانين التي تنظم علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية هي القوانين نفسها التي أعدت للمصارف التقليدية، وهي على هذا النحو لا تلائم طبيعة الاستثمار في المصارف الإسلامية، ومنها القوانين المتعلقة بمعدل الاحتياطات، وقيود التمويل وغيرها. مما يتطلب إعادة

النظر في هذه القوانين، وإفراد المصارف الإسلامية بقوانين تتناسب مع خصوصيتها وطبيعة عملها، كما هو معمول به في كثير من الدول التي تعمل فيها المؤسسات المالية الإسلامية. وقد نبه عديد من رواد العمل المصرفي الإسلامي لحد الإشكالية "المتتمثلة في رقابة البنك المركزي على المصارف الإسلامية؛ وإخضاعها للأنظمة والقوانين المنظمة للبنوك التقليدية؛" ومن هؤلاء محمد نجاة الله صديقي الذي أشار إليها في وقت باكر، خاصة عند احتياج المصارف الإسلامية للسيولة باعتبار البنوك المركزية هي المقرض الأخير. (صديقي، 1993، ص 10).

1/2/1 المعالجة المقترحة لهذا التحدي

تعد هذه الإشكالية من أعقد التحديات التي تواجه صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ولمعالجتها لابد من وضع إطار قانوني خاص بالمصارف الإسلامية يحقق إسلاميتها، ويعكس توجهاتها للتعامل مع متطلبات السوق، وقد يتطلب ذلك إجراء حوار، وإنشاء قنوات تواصل بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية في الدول الداعمة لهذه المصارف؛ لتبادل المعرفة والخبرات، ووضع الحلول المناسبة.

علاوة على ذلك، ضرورة تطوير آليات الرقابة، وإدخال آليات مرنة تأخذ في الاعتبار خصوصيات المصارف الإسلامية، مع إجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح وتحديثها بما يتناسب مع تطورات هذه الصناعة مما يتطلب جهودا كبيرة من الحكومات، والهيئات التنظيمية، والبنوك نفسها، لضمان بيئة عمل ملائمة ومستدامة.

ولا شك أن إصدار قوانين تنظيمية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يتطلب إعداد دراسات شاملة لتجارب الدول التي نجحت في تنظيم المصارف الإسلامية، مثل: ماليزيا والسودان وباكستان من قبل التغيرات التي طرأت على السياسات الرقابية في تلك الدول. فماليزيا وضعت إطارا قانونيا متكاملًا للبنوك الإسلامية، بما في ذلك قانون المصارف الإسلامية لعام 1983. وقد حددت الشروط اللازمة لتأسيس وإدارة المصارف الإسلامية. كما وضع السودان قانونا لتنظيم العمل المصرفي لعام 2004، منح بموجبه بنك السودان - باعتباره البنك المركزي - سلطة الإشراف والرقابة على جميع المصارف والمؤسسات المالية. " (بنك السودان، 2004، ص 1).

3/1-تحديات المصارف الإسلامية في تطبيق معايير بازل الدولية:

من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تطبيق معايير لجنة بازل الدولية، أن تلك المعايير لم تأخذ في الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية وما تواجهها من إشكالات. وتعد مراجعة رأس المال من أكبر مواطن الضعف في تلك

المعايير التي تقوم على مفهوم الموجودات الموزونة بحسب درجة مخاطرها، وهي تمثل مقام النسبة، في حين يمثل رأس المال بسط هذه النسبة.

وعند محاولة تطبيق هذه المنهجية على المصارف الإسلامية، تظهر بعض المشاكل بشأن كل من البسط والمقام. فبالنظر إلى بسط النسبة لمعيار كفاية رأس المال في مقررات لجنة بازل يتكون من رأس المال الأساسي والمساند، ولا يختلف رأس المال الأساسي في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية، ولكن يختلف عنه في مكونات رأس المال المساند الذي يشتمل على أدوات الدين، ورأس المال الهجين ذات الطبيعة الربوية.

علاوة على ذلك؛ فإن حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية لا تتماشى مع مقاييس أي من شرائح رأس المال هذه، "على الرغم من أن حسابات الاستثمار التي لها مدة استحقاق لا تقل عن خمس سنوات، قد تكون قريبة من الوفاء بالمقاييس التي تتطلبها الشريحة رقم (2) من تلك المعايير، إلا أنه من غير الطبيعي أن تكون لهذه الحسابات مدة استحقاق طويلة الأجل" (حشاد، 2005، ص. 15).

كما أن الطرق المستخدمة في قياس المخاطر المصرفية تبدو معقدة بعض الشيء للمصارف الإسلامية، "حيث أدخل في حساب كفاية رأس المال نظام التصنيف الداخلي، بالإضافة إلى طريقة المعيار الموحد التي يؤخذ عليها، أنها تساوي بين درجات المخاطر في كل مجموعة من الأصول دون اعتبار لاختلاف طبيعة المصارف، أو طبيعة كل أصل من المجموعة، فإما أن تأخذ المصارف بطريقة المعيار الموحد رغم سلباتها، أو تطبق نظام التصنيف الداخلي، لأنه يتيح حرية اختيار النظام الذي يتناسب مع نوعية أصول المصارف." (المرجع السابق)

بجانب ذلك فإن المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر إضافية؛ علاوة على مخاطرها المشتركة مع البنوك التقليدية، منها: المخاطر التجارية المنقولة التي تعني تنازل المصرف الإسلامي لجزء من حصته في الأرباح لعملائه بغية المحافظة عليهم؛ في ظل المنافسة في السوق المصرفي.

وكذلك تتعرض المصارف الإسلامية إلى مخاطر الثقة الناتجة عن عدم الالتزام بالمعايير الدولية، أو أنظمة ولوائح البنوك المركزية، أو عدم الالتزام بقرارات هيئات الرقابة الشرعية؛ وبذلك يوصف البنك في السوق المصرفي بأنه مخالف للأنظمة والـ لمواثيق المعمول بها، فيكون ذلك الوصف سببا في فقدان المصرف لعملائه." (المرجع السابق، ص. 18).

كما تتعرض المصارف الإسلامية إلى مخاطر سعر الفائدة، إذ أن معدلات العائد لصيغ التمويل تقدر بناء على نسب أسعار الفائدة التي قد تتغير بين كل فترة وأخرى. والمصرف الإسلامي لا يستطيع تغيير العقد مع العميل؛ فهو ملتزم بعقد ثابت.

1/3/1 المعالجة المقترحة لهذا التحدي

تتطلب معالجة هذه الإشكالية جهداً متواصلًا وتعاوناً بين المصارف الإسلامية، وهيئات الرقابة الشرعية، والجهات التنظيمية المحلية والدولية، خاصة مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الذي يطلع بدور كبير في معالجة هذه الإشكالية، وذلك بالتعاون في بناء إطار قوي لإدارة المخاطر يضمن سلامة ومثانة المصارف الإسلامية مع الحفاظ على هويتها الشرعية، ومن ذلك تطوير نماذج مخاطر ائتمانية خاصة بالمنتجات الإسلامية، كالمنهج المعياري، أو المنهج القائم على التقييم الداخلي، لوضع منهجيات داخلية، وتطوير أوزان مخاطر مرجحة (Risk Weights)، تعكس بشكل أدق المخاطر الفعلية المرتبطة بصيغ التمويل المختلفة.

كذلك هناك حاجة لمعالجة مخاطر حسابات الاستثمار المطلقة، حيث يشارك أصحاب هذه الحسابات في أرباح وخسائر الاستثمارات التي يمولونها، مما ينعكس على رأس مال المصرف، الذي قد يضطر للتنازل عن جزء من حصته في الربح أو تحمل خسائر إضافية لتجنب سحب المودعين لأموالهم بسبب انخفاض معدلات الربح، ويتطلب ذلك نماذج معقدة تأخذ في الاعتبار سلوك المودعين، وظروف السوق.

ومن الأمور المهمة في هذا الخصوص؛ تأهيل العاملين في المصارف الإسلامية، وتدريبهم لمواكبة التحديثات التي تطرأ على معايير بازل، والتطورات في التقنيات المالية، ويتطلب ذلك استقطاب الخبراء المتخصصين في نمذجة المخاطر، وتحليل البيانات، والامتثال التنظيمي للتعلم في فهم خصوصية التمويل الإسلامي وعكس ذلك في شكل برامج تدريبية لهؤلاء العاملين.

ومما يعين على معالجة هذه الإشكالية التواصل المستمر بين البنوك المركزية والسلطات الرقابية في كل دولة؛ لشرح التحديات التي تواجه تطبيق بازل، واقتراح حلول عملية تأخذ في الاعتبار طبيعة عمل المصارف الإسلامية. ومما يسهم بشكل إيجابي في معالجة هذا التحدي؛ تبادل الخبرات بين المصارف الإسلامية، وإنشاء منصات أو مجموعات عمل لتبادل الخبرات، وأفضل الممارسات في تطبيق معايير بازل، وتطوير حلول للتحديات المشتركة، بجانب المشاركة في المنتديات والمؤتمرات الدولية التي تناقش التحديات التنظيمية للتمويل الإسلامي.

4/1 تحدي التغيرات الاقتصادية والسياسية:

تعد صناعة التمويل الإسلامي جزءاً من النظام المالي العالمي على الرغم من مساهمتها المتواضعة فيه، فالتغيرات الاقتصادية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه الصناعة، ومن بين العوامل المهمة في هذا الجانب؛ تقلبات أسعار الفائدة التي

تحدث آثارا اقتصادية سيئة، وفي شواهد التاريخ القريب قصص وعبر، حيث كثرت الكتابات عن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008م، وكيف أن أسعار الفائدة تسببت في إحداثها.

والناظر غير المتخصص في الاقتصاد الإسلامي؛ يرى أن المصارف الإسلامية لا تتعرض لمخاطر أسعار الفائدة باعتبارها لا تتعامل بها، ولكن في حقيقة الأمر هي تتعرض لها، إذ أنها تعتمد في تقدير معدل العائد في صيغ التمويل استنادا إلى معدل الفائدة السائد في الأسواق. ومعلوم أن أسعار الفائدة ترتبط بالتغير الذي يطرأ على حركة السوق.

وما تعانيه المصارف الإسلامية في هذا الشأن أن أسعار الفائدة يمكن أن تتغير أكثر من مرة خلال العام الواحد، في حين يظل معدل العائد الذي تقدمه المصارف الإسلامية ثابتا طوال العام، لذلك يصعب عليها تعديل هذه النسبة.

وفي ضوء ذلك؛ قد تضطر المصارف الإسلامية إلى تعديل صيغة العقد ليتناسب مع التغير في أسعار الفائدة، وقد لا يكون هذا التعديل مناسبا للعملاء، فتواجه المصرف مشكلة جديدة بهذا الخصوص؛ تتمثل في انسحاب العملاء. غير أن المصارف الإسلامية حاولت معالجة هذه الإشكالية بإضافة بند في العقد يعطيها الحق في تجديد العقد أو عدمه.

كما أن الأزمات المالية العالمية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الطلب والاستثمارات في التمويل الإسلامي، ففي هذه الأزمات يميل الأفراد والشركات إلى تقليل إنفاقهم، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ويتجنب العملاء التمويل أو الاستثمار. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية.

علاوة على ذلك؛ فإن هذه الأزمات ترفع من معدلات البطالة، وتؤثر على مستويات الدخل، مما يزيد من مخاطر تعثر العملاء في سداد التزاماتهم تجاه المصارف، لذا تحتاج المؤسسات الإسلامية إلى زيادة احتياطاتها لمواجهة هذه المخاطر. وفي الأزمات أيضا لا يحدث تراجع في أسعار الأصول، مما يؤثر سلبا على عوائد الاستثمارات ويتطلب الأمر إعادة تقييم استراتيجيات الاستثمار وتنويع المحفظة المالية لتقليل المخاطر.

أما إشكالية التغيرات السياسية التي تواجه صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ فتتمثل في عدم الاستقرار السياسي في البيئة التي تعمل فيها هذه الصناعة. فالاضطرابات السياسية تؤدي إلى تراجع الثقة وضعفها في قطاع المال، مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي.

كذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشروعات أو شركات مع المصارف الإسلامية، فالمستثمرون يميلون إلى تجنب الأسواق ذات المخاطر العالية، مما يؤثر على قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على جذب رؤوس الأموال؛ مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل ويحد من فرص النمو.

كما أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر على ثقة العملاء والمستثمرين عندما يشعر العملاء بعدم الأمان، فإنهم يميلون إلى تجنب اتخاذ قرارات مالية كبيرة، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

1/4/1 المعالجة المقترحة لتحدي التغيرات الاقتصادية والسياسية:

تعد التغيرات الاقتصادية والسياسية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على صناعة الخدمات المالية الإسلامية. لذلك على مؤسسات هذه الصناعة أن تبني إعداد استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذه التغيرات، مما يتطلب استجابة نشطة، وفهما عميقاً للبيئة التي تعمل فيها هذه الصناعة من خلال تعزيز الابتكار وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر. لذلك من الضروري تعزيز الشفافية والتواصل الفعال مع العملاء والمستثمرين وتقديم معلومات دقيقة حول تأثير الأزمات على الأداء وكيفية إدارتها، ووضع خطط طوارئ واضحة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والسياسية، وتنويع المنتجات المالية، والاستثمار في التقنية، وتعزيز الشفافية، مما يساعد المؤسسات المالية الإسلامية في تحسين قدرتها على الصمود والنمو في أوقات الأزمات.

ومن الجوانب المهمة كذلك في معالجة آثار التغيرات الاقتصادية والسياسية تطوير الأبحاث والدراسات لفهم التوجهات الاقتصادية والسياسية؛ وتأثيرها على الخدمات المالية الإسلامية، ومتابعة التغيرات القانونية والسياسية، والتكيف معها بسرعة.

المحور الثاني: المجموعة الثانية: التحديات الشرعية، وتحديات تطوير الأعمال، والبحث والابتكار والتنافسية:

تشمل المجموعة الثانية عدداً من التحديات وهي كالتالي: التحديات الشرعية، وتحديات تطوير الأعمال، والبحث والابتكار، وتحديات التنافسية.

1/2 تحدي اختلاف الفتاوى الشرعية في المسألة الفقهية الواحدة:

الاختلاف وتعدد الآراء سمة عامة في كل العلوم، وفقه المعاملات المالية ليس استثناء. لذلك يعد هذا التعدد أمر طبيعي، وهو يرجع إلى وجود مسائل تحتمل وجهات نظر مختلفة، بالإضافة إلى أسباب موضوعية أخرى توسع من درجته. وعلى الرغم من التشابه الكبير في هياكل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن الناظر في الفتاوى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية؛ يجد اختلافاً ظاهراً في المسألة الفقهية الواحدة، فقد تفتي هيئة بجواز عملية ما، في حين تحرمها هيئة

أخرى. "وذلك وفق منهجيتها في التيسير أو التشديد فبعض الهيئات تتبع ما دون في الفقه، وبعضها يتبع المتفق عليه، والبعض يجتهد في كل حادثة" (سادات، 2016، ص.69).

وقد حاول بعض الفقهاء أن يجد لتلك الهيئات عذرا باعتبار أن هناك أمورا خلافية تحتمل الرأي والرأي الآخر، "في ظل حركة التعاملات الكثيرة والمتعددة في الأسواق، واختلاف جزيئاتها وتفصيلاتها، لذلك يكون من الصعب حمل الناس على رأي واحد فيها." (بلواني، والبشير، 2019، ص.317)

وعلى الرغم من أن الاختلاف أمر طبيعي في الفقه الإسلامي، فهناك خلافات مقبولة، يتعدد فيها الاجتهاد والنظر الفقهي، وهناك خلافات غير مقبولة تؤدي إلى الاضطراب والتشويش، والريبة في المعاملات المصرفية لدى عامة الناس. ومن الأمثلة التي تجسد هذه المعاني، الخلافات الفقهية الحادثة حاليا في الصناعة المالية الإسلامية بين دول شرق آسيا، ودول الشرق الأوسط (ماليزيا والخليج)، علاوة على الخلافات الفقهية بين المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة نفسها أيضا.

فعلى سبيل المثال هناك هيئات شرعية في بعض الدول لا ترى العمل بالتورق، بينما تبيحه هيئات شرعية في دول أخرى، لذلك يجب النظر في أسباب الخلاف، فإن كان منع التورق المصري مثلاً يرجع إلى آلية التطبيق والتنفيذ، فيجب البحث في آليات وأدوات تطبيق أخرى تتلافى الملاحظات الشرعية، وتضيّق شقة الخلافات. وبطبيعة الحال لا يمكن تجاوز هذه الخلافات الفقهية؛ ولكن يمكن من تضييق مساحتها.

وعليه فالأمر يستلزم نوعاً من التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية، والاتفاق على معايير شرعية موحدة في المعاملات المصرفية، حتى لا يحدث الاضطراب، وتظهر المصارف الإسلامية بمظهر الاختلاف، ويؤثر ذلك سلباً على تعامل الناس معها، ليس هذا فحسب، بل ينبغي أن يمتد التنسيق ليشمل منهجية المعالجة من النواحي التطبيقية، فتتكامل الممارسة، وتتحد الرؤى نظرياً وعملياً. فتزول بذلك نوازع الشك والاختلاف.

"وقد كانت هناك تجارب سابقة بشأن التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية إلا أنها تلاشت، حيث ووجهت بعقبات مالية. فمبادرة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن عمرها لم يطل." وهناك اجتهادات أخرى تمثلت في تكوين هيئة شرعية عليا على مستوى قطري؛ كتجربة السودان، إلا أن أثرها لم يتجاوز حدود تلك الدولة (أبو غدة، 2002، ص.3).

وعليه فالمأمول أن تضطلع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "بدور كبير في هذا الجانب، من خلال مجلسها الشرعي الذي صيغت أهدافه لتحقيق التوافق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية

للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب، وعدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات في تلك المؤسسات. " (المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة، 2007، ص.1).

1/2 المعالجة المقترحة لهذا التحدي

من المقترحات المهمة التي يقدمها البحث لمعالجة هذا التحدي هو تقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية. مع أن الدعوة إليه ليست جديدة - ويرد ذكرها في هذا المقام تأكيداً على أهميتها والدعوة للعمل بها. فقد سبق أن أكد الملتقى السنوي الدولي السادس للقانونيين في الصناعة المالية الإسلامية المنعقد في دبي في ديسمبر 2014م ضمن توصياته إلى المسارعة في إنجاز مشروع تقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية، ونقله إلى حيز التطبيق؛ من خلال قنوات التشريع المعتمدة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كما أوصى المشاركون في مؤتمر الشارقة الدولي الرابع في الاقتصاد الإسلامي، المنعقد في ربيع الأول عام 1444هـ "بأن يقود مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالتنسيق مع مركز الشارقة للاقتصاد الإسلامي بالجامعة القاسمية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الشرعية في البنوك المركزية والجهات ذات العلاقة مشروع صياغة تقنين شامل لأحكام المعاملات المالية ليتم عرضه في دورة خاصة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي لمراجعته"، وإصدار قرار مجعني بشأنه، ومن ثم عرضه على مجلس منظمة التعاون الإسلامي للنظر في إصدار اتفاقية جماعية بشأنه. (توصيات مؤتمر الشارقة 14، 2022 ص.2).

وموضوع التقنين له جذور في الفقه الإسلامي حيث أشار الباحث البغا في بحثه (التقنين في مجلة الأحكام العدلية) "أن التدوين كان بداية للتقنين مستشهداً بمحاولة سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه بجمع المسلمين على نسخة من المصحف الشريف، ووجود بعض الصحف كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة همام بن منبه، إلى عهد الخليفة السادس عمر بن عبد العزيز.

ثم استمرار المسلمون من بعده إلى القرن العاشر الهجري، حيث أمر السلطان سليمان القانوني الشيخ أحمد الحلبي بجمع كتب الحنفية؛ فجمعها في كتاب ملتقى الأبحر (البغا، 2009، ص. 746)، ثم جاء من بعده السلطان محمد بهادر وأمر بكتابة ظاهر الروايات من المذهب الحنفي وفتاوى العلماء، وسمي هذا العمل بالفتاوى الهندية " (المرجع السابق)

ومرت الأيام والسنون، "وظهرت المدونات القانونية في القرن التاسع عشر الميلادي، وهنا برزت فكرة تقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية، وكانت الآراء الفقهية متعددة؛ فشكلت لجنة من الفقهاء البارزين برئاسة أحمد جودت باشا

ناظر ديوان الأحكام العدلية. واستمر هذا العمل سبع سنوات، حيث صدر هذا التنظيم باسم مجلة الأحكام العدلية في عام 1293 هـ الموافق 1876م" (المرجع السابق)

وفي واقع الأمر فالاتجاه نحو تقنين أحكام المعاملات المالية غير معمول به في كل الدول الحاضنة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية، على الرغم من مزاياه الكثيرة، فالأحكام الشرعية مبثوثة في كتب الفقه الإسلامي ومذاهبه الأربعة، ويحتاج استخراج الأحكام منها جهدا ودربة. وتبعا لتعدد المدارس الفقهية تعددت الاجتهادات؛ واختلفت الفتاوى، وتباينت الآراء حول العديد من منتجات المؤسسات المالية الإسلامية حتى أضحت هذه الاختلافات مهددة لهذه الصناعة.

كذلك فإن تعدد الآراء الفقهية وتضاربها ليس مقبولا في صناعة تريد الانتقال إلى العالمية، وهي بحاجة إلى استقرار اللوائح والنظم، ويدخل في ذلك الفتاوى الشرعية، "ومن الآثار السيئة لهذا الاختلاف وجود منتجات مالية مقبولة في بعض المناطق وغير مقبولة في مناطق أخرى، مما يسبب عدم اليقين للمستثمرين والعملاء." (الناصر، 2011)

وفي ضوء ذلك لابد من التفكير الجاد من الجهات المعنية بصناعة الخدمات المالية الإسلامية من تنزيل هذه المقترح إلى الواقع، وعرضه على الجهات الرقابية للاستفادة منه، ويمكن تكليف عدد من الباحثين المهتمين بهذا الجانب؛ بتقديم مسودة لدراساتها، وتقديمها إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدّة، والمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي لدراساتها كذلك؛ تأكيداً على أهمية التوصيات المشار إليها وضرورة تنزيلها للواقع.

وفي هذا الصدد هناك مبادرة جيدة، قدمها الباحث عمر زهير حافظ تمثلت في إصدار كتيب عنوانه (تقنين قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مسائل المالية الإسلامية) نشره معهد الاقتصاد الإسلامي حيث صاغ كثيرا من القرارات الصادرة عن المجمع في شكل مواد قانونية، وهي بداية لتأسيس مسار بحثي في التقنين المالي الإسلامي تحتاج إلى استكمال.

2/2- تحدي تطوير المنتجات المالية الإسلامية:

من أبرز الانتقادات الموجهة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية افتقارها إلى آلية ومنهج لتطوير منتجاتها بعيدة عن تقليد ومحاكاة منتجات البنوك التقليدية، "ولهذا السبب ووجهت بالعديد من الانتقادات من عدد من الباحثين والممارسين الذين يرون أن الممارسات المصرفية الإسلامية قد اختلفت عن رؤية المنظرين الأوائل لها،" (البشير، 2017، ص29).

ويستلزم ذلك تكامل الجهود والسعي نحو تصحيح مفهوم الابتكار، وإعادة النظر في تطوير المنتجات المالية الإسلامية القائمة على المحاكاة والتقليد، ومن مستلزمات ذلك؛ قراءة وتقييم البحوث المنشورة حول هذه المنتجات وفق رؤية جديدة تستلهم الماضي؛ وتؤسس للحاضر؛ وتنظر للمستقبل، إذ تعد عملية تطوير المنتجات المالية الإسلامية من التحديات

الرئيسة لهذه الصناعة، مما يتطلب مزيجا من الفهم العميق للمبادئ الشرعية، والتكيف مع احتياجات السوق، بالإضافة إلى الابتكار المستمر.

"وكما هو معلوم فهناك طريقتان لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، إما التقليد والمحاكاة للمنتجات التقليدية، وإما الإبداع والابتكار، وقد اختارت المؤسسات المالية الإسلامية الطريقة الأولى لأنها الأسهل". فالإبداع والابتكار يدخل ضمن ما يسمى بالهندسة المالية الإسلامية، لذلك يجب النهوض بها حتى تتمكن من مجارة الهندسة المالية التقليدية التي قدمت الكثير من الحلول في المجال المالي لكن دون مراعاة للضوابط الشرعية. (بلوافي، والبشير، 2019، ص318).

ويتخذ ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة أحد طريقتين عامين، أولهما أن تبدأ عملية الابتكار من الممارسين الفعليين في المصارف الإسلامية الذين يشعرون بحاجة السوق إلى منتج جديد، فيقترحون فكرة المنتج على الخبراء الشرعيين، ويتطور المنتج عندئذ من خلال حوار بينهما، مثال ذلك المراجعة للآمر بالشراء. (المرجع السابق، ص318).

وثانيهما أن تكون البداية من صفوف الأكاديميين والعلماء الشرعيين، كمنتج الصكوك الإسلامية "الذي بدأ على أيدي الأكاديميين الإسلاميين والعلماء، ثم دخل السوق من بوابة الفقه الإسلامي، وليس من بوابة الممارسة المصرفية" (قحف، 1413، ص. 121).

لقد تعددت صيغ التمويل المصرفي باعتبارها منتجات بدأت المصارف بتطبيقها، وبذلت جهودا مقدرة للترويج لها وتسويقها، في زمن ابتعد فيه الناس كثيرا عن الفقه المالي الإسلامي، وعادت هذه المنتجات للتداول من جديد، وبدأ الناس يدركون معانيها ومضامينها شيئا فشيئا، فأصبحت واقعا في حياة الناس يتعاملون بها، ويعرفون الفوارق بينها بشكل واضح.

وفي حقيقة الأمر فإن تطوير المنتجات مهمة معقدة وصعبة، "وتتطلب نهجا متعدد التخصصات يجمع خبراء من مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والقانون، والشرعية، والتقنيات الحديثة، والتسويق.

كما أن هناك عدة إشكاليات حول عملية التطوير، فنية وشرعية تواجه المصارف الإسلامية منها: محاكاة المنتجات المالية لإسلامية للمنتجات التقليدية، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية للمنتج، والتنازع بين الجهات في تصميم المنتج (الفنية - الشرعية)". ونقص في وجود الأدلة الإجرائية لعملية تصميم المنتج في أكثر المؤسسات المالية الإسلامية، وضعف في التنسيق بين الجهات الفنية والجهات الشرعية علاوة على ضعف الدراسات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. (بنك الجزيرة، 2019، ص. 81).

ومن الناحية الشرعية فهناك عدة إشكاليات أيضا تتمثل في إشراك الفقهاء في مراحل متأخرة من عملية التطوير، كما أن هناك نقصا في الكفاءات الشرعية المساندة لعملية تطوير المنتج. إضافة إلى عدم وجود متخصص شرعي ضمن فريق

التطوير يتبع إداريا وفنيا لإدارة التطوير. (بنك الجزيرة، 2019، ص81). وعليه تظل هذه الإشكالية قائمة ما لم يتم استدراك كل تلك المعوقات أو بعضها. وقد لخص المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل مشكلات التطوير والمشكلات الشرعية في الجدول التالي:

(جدول 1) الإشكالات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير منتجاتها المتعلقة بتصميم المنتج

مشكلات التطوير	المشكلات الشرعية – الفنية
البطء أو الاستعجال في تصميم المنتج.	نقص الكفاءات الشرعية المساندة لعملية تطوير المنتج
ضعف التنسيق بين الجهات الفنية والجهات الشرعية	إشراك المختصين الشرعيين في مراحل متأخرة من عملية التصميم
ضعف الدراسات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية	عدم وضوح الآلية في إشراك الشرعية أو اضطرابها
ضعف ترجمة الوثائق الأجنبية التي تستخدم في تصميم المنتج	عدم وجود متخصص شرعي ضمن فريق التطوير يتبع إداريا وفنيا لإدارة التطوير
العجز عن تصميم المنتج تقنيا أو ارتفاع تكلفته التقنية	التركيز على النواحي الإجرائية أكثر من النواحي المقاصدية والاقتصادية
عدم إمكانية استيعاب الموارد التقنية في المؤسسة لتصميم المنتج	
التنازع بين الجهات في تصميم المنتج (الفنية – الشرعية)	
عدم الالتزام الكامل بالأدلة الإجرائية – إن وجدت.	
نقص وجود الأدلة الإجرائية لعملية تصميم المنتج في أكثر المؤسسات المالية الإسلامية	

المصادر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، ص86.

وبالطبع لا تقف التحديات عند ما تم ذكره آنفاً، إذ أن هناك تحديات أخرى كثيرة تواجه المصرفية الإسلامية بهذا الخصوص منها: صغر حجم سوق المالية الإسلامية؛ مقارنة بنظيراتها التقليدية التي تضاهيها قوة وحجماً وانتشاراً، إضافة إلى عدم وجود أداة لتسعير المنتجات في المالية الإسلامية واعتمادها على سعر الفائدة العالمي.

ومن الأمور المهمة التي يجب مراعاتها في عملية التطوير استخدام التقنيات المالية الحديثة في إجراء دراسات شاملة لفهم احتياجات العملاء وتفضيلاتهم، وقد يكون هناك نقص في البيانات المتعلقة بسلوك المستهلكين في السوق والقدرة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية فيه.

2/2/1 المعالجة المقترحة لهذا التحدي

هناك أمر مهم لا بد من الإشارة إليه؛ وهو أن تطوير المنتجات لا يمكن أن يتم بمعزل عن تطور القطاع المالي نفسه، "ومن الصعب إحداث تقدم كبير في هذا الجانب، ما لم تتغير الكثير من الجوانب الحاكمة والمنظمة للعمل المصرفي الإسلامي، كالجوانب القانونية، والرقابية، والتشريعية، والموارد البشرية الفنية المؤهلة وغيرها، ومن ثم تتغير تبعاً لذلك آليات ومنهجية

تطوير المنتجات. وبين يدي تناول هذا المشكل تقترح الدراسة النقاط التالية كمساهمة في معالجة هذا التحدي". (بلوافي، البشير. ص. 320)

(أ) ضرورة الاستفادة من التقنيات الجديدة في جانب تطوير المنتجات المالية الإسلامية، وتدريب وتأهيل مهندسين ماليين وتزويدهم بجرعات عالية في الفقه والاقتصاد. علاوة على تقديم جرعات فقهية للاقتصاديين، وجرعات اقتصادية للفقهاء، وبذلك يمكن إيجاد اقتصادي الفقيه والفقيه الاقتصادي.

[ب] إعداد دراسات ترصد وتحلل البحوث العلمية التي تناولت هذه المنتجات لفهم الاتجاهات والتوجهات. وتحديد الفجوات العلمية في تلك البحوث لردمها من خلال الدراسات الجديدة، والاستفادة من نتائج الدراسات السابقة.

(ج) إعداد دراسات رصينة عن الأسواق لمعرفة المنافسين، "وأعدادهم والتقنيات المتطورة التي يستخدمونها لمواجهة تهديداتهم" (Abidur Rahman 2025. p. 574) وفهم نقاط القوة والضعف في المنتجات المنافسة، بجانب فهم متغيرات السوق؛ ومعدلات الفائدة والتضخم والانكماش، وتحليل اجتياحات العملاء.

(د) إعداد دراسات لتحديد احتياجات العملاء من خلال جمع معلومات دقيقة عن احتياجاتهم، واستخدام أدوات تحليل البيانات لتحديد الأنماط والاتجاهات في تفضيلات هؤلاء العملاء، مع التركيز على إجراء تجارب ميدانية عن المشكلات الحقيقية التي واجهت تطبيق تلك المنتجات والعمل على تذليلها.

(هـ) التعاون الوثيق مع الفقهاء لضمان السلامة الشرعية في تلك المنتجات، وإصدار تقارير شرعية تشتمل على جميع الممارسات والقرارات الشرعية المتعلقة بكل منتج، مع الحرص الشديد على استغلالية هيئات الرقابة الشرعية، وتطبيق نظم الحوكمة المؤسسية.

(و) التقييم والتحسين المستمر لهذه المنتجات؛ من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية مثل: معدل النمو، وعدد العملاء الجدد، وإعداد تقارير دورية لتقييم الأداء، ومشاركة النتائج مع الفرق المعنية والتحسين المستمر لتقنيات التقييم مثل تحليل (SWOT) - نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات) لتحليل الأداء والتغذية الراجعة.

(ز) عمل شراكات استراتيجية بين شركات التقنية والجامعات لتعزيز ابتكار منتجات مالية جديدة وبناء علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لتبادل المعرفة. وقد تتولد عن ذلك فرص للاستثمار في التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة الخدمات المالية الإسلامية وتقليل التكاليف

(ح) عمل شراكات بحثية بين المصارف الإسلامية ومراكز الأبحاث للاستفادة من دراساتهم وتجاربهم لتطوير منتجات مالية جديدة، والمساهمة في ورش العمل التي تجمع العاملين في الصناعة والباحثين.

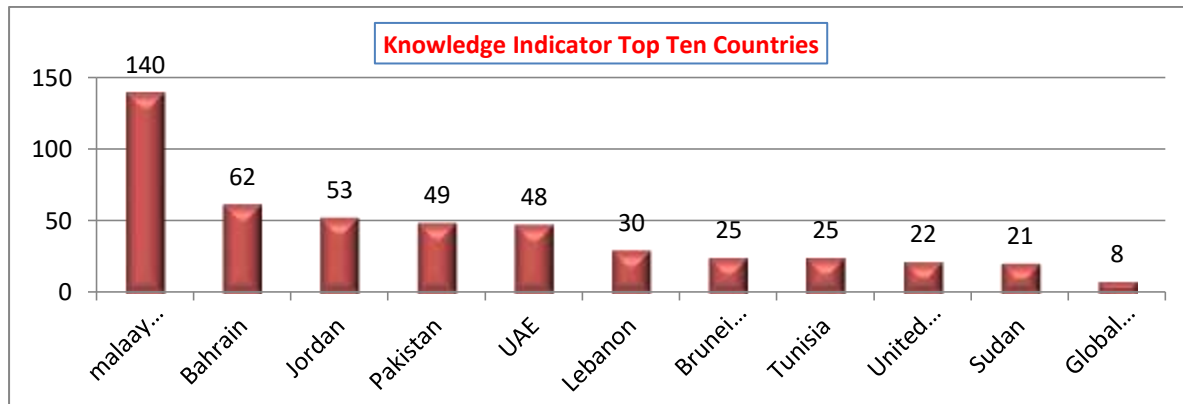
3/2 تحدي ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في التمويل الإسلامي:

يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية في تطوير العلوم والتطبيقات ذات الصلة، ومع تنامي صناعة الخدمات المالية الإسلامية وانتشارها الواسع؛ زادت الحاجة إلى البحث العلمي، فهو يقوم بدور مهم في تطوير هذه الصناعة، من خلال تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، والتعزيز من فهم المخاطر المالية والاقتصادية. علاوة على ذلك يسهم البحث العلمي في تعزيز الشفافية والمساءلة؛ مما يعزز من ثقة العملاء في المؤسسات المالية الإسلامية..

فالمتتبع لمسيرة البحث العلمي في التمويل الإسلامي يلحظ عدم الاهتمام بالقدر الكافي من جانب إدارات المصارف الإسلامية بهذا الجانب، فالمقدار المخصص للبحث والتطوير في ميزانيات هذه المؤسسات المالية يكاد يكون ضعيفا مقارنة بما تنفقه المؤسسات التقليدية، كما تشير إلى ذلك العديد من الدراسات.

وفي الشكل التالي تظهر هذه الإشكالية بوضوح في كثير من الدول الحاضنة للتمويل الإسلامي، فهناك تفاوت في مؤشر المعرفة في التمويل الإسلامي الذي أطلقتته شركة تومسون رويتر الذي يضم مجموعة المؤشرات الفرعية التي من أهمها مؤشرات التعليم والبحوث والمؤتمرات والندوات، وقد تصدرت ماليزيا أفضل الدول في حقل المعرفة، وجاء ترتيبها في المرتبة الأولى عالميا على مستوى الدول المعنية بالتمويل الإسلامي بمعدل 140 نقطة، تليها مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمعدل 62 نقطة، تليها المملكة الأردنية الهاشمية في المرتبة الثالثة بمعدل 53 نقطة، ثم باكستان في المرتبة الرابعة . ويلاحظ الفارق الكبير بين المرتبتين الأولى والثانية.

الشكل (1) التفاوت في مؤشر المعرفة في التمويل الإسلامي



المصدر: Islamic Finance Development Report Thomson Reuters 2014 p. 71

وتجسد هذه الإشكالية بوضوح قلة أوعية النشر التي تتبع للمصارف الإسلامية بصفة عامة، باستثناء عدد من المصارف الإسلامية في بعض الدول؛ كبنكي البلاد والجزيرة في السعودية اللذين درجا على طباعة ونشر البحوث التي يعدها طلاب

الدراسات العليا في مرحلتها الماجستير والدكتوراة في موضوعات ذات علاقة بالفقه والتمويل الإسلامي. (بنك الجزيرة الموقع الإلكتروني (<https://2u.pw/sfL8v0tG>))، وبنك البلاد على الرابط (<https://2u.pw/vusSvwEg>)

كما درجت مصارف أخرى على تنظيم مسابقات تطرح فيها موضوعات بحثية، كالمسابقة البحثية التي أطلقها بنك بويان بالأمارات العربية المتحدة لتقديم أبحاث علمية تسهم في تعزيز التمويل والاقتصاد الإسلامي، (<https://2u.pw/1XUEXXZX>) وكذلك جائزة البنك الإسلامي الفلسطيني للبحث العلمي الدورة الثامنة (<https://2u.pw/qUTHyZWu>)، كما حاولت مصارف إسلامية أخرى تغطية هذا الجانب من خلال تقديم رعاية للمؤتمرات العلمية وورش العمل في الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

وفي تقدير الباحث؛ فإن هذه الجهود على الرغم من أهميتها، لن تحل المشكلة القائمة؛ وإنما تقدم إسهاما في الحل، وعليه لا بد من النظر من جديد لمعالجة هذا المشكل وتقديم حلول أكثر نجاعة بهذا الخصوص. وهناك إشكالية أخرى ذات ارتباط وثيق بالبحث العلمي تتمثل في ندرة المعلومات عن هذه الصناعة، فالمنتج لتقارير المصارف الإسلامية في كثير من الدول يواجه بنقص كبير في هذه المعلومات، ولذلك يتعذر تحليل وتقييم وضعية هذه الصناعة، مما يعوق حركة التوثيق العلمي لها.

لذلك بات من الضروري أن تتبنى مؤسسات التمويل الإسلامي إنشاء قواعد بيانات، وأن توفر لها الموارد البشرية والمالية اللازمة، وأن تكون مخرجاتها على درجة عالية من الثقة والمصداقية. فالوصول إلى المعلومة أصبح سهلاً ومتاحاً بقدر كبير. ومن الأمور التي ينبغي أخذها في الاعتبار معالجة الخلل والتضارب في الإحصاءات المقدمة عن هذه الصناعة في التقارير السنوية للجهات المعنية بها.

1/3/2 المعالجة المقترحة لهذا التحدي

من المعالجات التي تقترحها هذه الورقة ما يلي:

(أ) إقامة شراكات مع مراكز البحوث المتخصصة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، لتطوير مشاريع بحثية جديدة من شأنها أن تسهم في تبادل المعرفة وتطوير حلول مبتكرة. ويمكن إنشاء مراكز بحثية مشتركة تركز على قضايا المالية الإسلامية، كالتعاون الاستراتيجي بين بنك أبو ظبي الإسلامي وإنوفيشن هب التابع لمركز دبي المالي العالمي لتسريع اعتماد التقنية المالية (<https://2u.pw/o6Q5q>)

- (ب) "يمكن للمصارف الإسلامية إقامة شراكات لإنشاء ما يسمى بالأوعية الفكرية (Think Tank)، (تاج الدين، 1433، ص50)، " والاستفادة منها في إعداد خطط وبرامج لهذه المؤسسات، وتخصيص مجموعة من الباحثين للتفرغ والبحث في مجالات معينة لإعداد نوعية جيدة من البحوث والدراسات.
- (ج) ومن المعالجات كذلك تنظيم برامج لزيارات الباحثين والطلاب في الجامعات والمعاهد العليا المتخصصين في التمويل الإسلامي للبنوك لتعزيز الفهم العملي للمالية الإسلامية.
- (د) كذلك يمكن تخصيص كراسي علمية تخصص لتطوير أدوات مالية إسلامية، أو إنشاء مراكز بحثية متخصصة في هذا الجانب، كمركز تطوير المنتجات المالية في البنك الإسلامي للتنمية، والكراسي الممولة من رجال الأعمال.
- (هـ) كذلك يمكن تعزيز التوعية بأهمية البحث العلمي بإطلاق حملات توعية تهدف إلى تسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للبحث العلمي في المالية الإسلامية، ومشاركة قصص نجاح نشر البحوث، وتقديم حوافز لأفضل الأبحاث، مما يعزز من التنافسية بين الباحثين ودعمهم ماليا لنشر أبحاثهم.
- (ح) ضرورة تفعيل دور المجلات العلمية، ودعم النشر مما يسهل الوصول إلى الأبحاث ويعزز من انتشار المعرفة. ويمكن تخصيص أعداد خاصة في المجلات لمواضيع معينة تتعلق بالمستجدات في المالية الإسلامية.

4/2 تحدي التعامل مع التقنيات المالية الحديثة:

تحدي التعرض لمخاطر الأمن السيبراني؛ فمع تزايد استخدام التقنية المالية تزداد مخاطر الهجمات السيبرانية التي تهدد بيانات العملاء والمعاملات؛ مما يضعف الثقة في القطاع المصرفي الإسلامي في ظل البيئة الهجينة دائمة الحركة، حيث يمكن للأشخاص والأجهزة والتطبيقات والبيانات أن يتواجدوا في أماكن متعددة ومتغيرة. لذلك تبرز حاجة المؤسسات المالية الإسلامية إلى استثمار كبير في أنظمة الأمان والحماية مما يشكل عبئا ماليا.

ومما يؤكد على تزايد وخطورة الهجمات السيبرانية التقرير الذي أصدرته لجنة بازل الدولية ضمن أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في 2019م، الذي أشار إلى تناقص عدد البنوك في العالم إذ تبلغ وقت إعداد ذلك التقرير "16000" بنكا، بينما كان عدد ها في السابق 17800 بنكا في 2010 م، مما يعني أن 10% من البنوك حول العالم تعرضت لإخفاقات في العشر سنوات الماضية. " (الأكاديمية المالية، 1442، ص. 6)

كما يشير التقرير نفسه إلى أن هناك انهيارا "حدث لـ 12% من المؤسسات المالية غير المصرفية خلال الفترة ذاتها، في ظل توقعات بأن هناك 3700 بنكا سوف يلاقي المصير ذاته في 2025" (المرجع السابق، ص6)

ومن التحديات كذلك في هذا الجانب عدم كفاية البنية التحتية في الجانب التقني في كثير من الدول الحاضنة لمؤسسات التمويل الإسلامي، وهذا من شأنه تأخير تقديم الخدمات بكفاءة عالية، مصحوبا ذلك بضعف في تدريب العاملين في هذه المؤسسات على التقنيات الحديثة.

كذلك من التحديات التي نتجت عن استخدام هذه التقنيات تحدي الثقة والشفافية التي تعد ركيزة مهمة في أعمال المصرفية الإسلامية خاصة في الجوانب المتعلقة بتوخي الحلال في المنتجات المالية. وقد أضاف استخدام التقنيات الحديثة بعداً آخر لهذه الثقة يتعلق بخصوصية العملاء والأمان المقدم لهم في زمن أصبحت المعلومات سلعة تباع وتشترى. وقد ولد هذا الحال متطلبات جديدة ينبغي أن يقدم في ضوءها مقدمو الخدمات ضمانات جديدة حول حماية البيانات لتعزز من هذه الثقة في تلك المنتجات والخدمات.

1/4/2 المعالجة المقترحة لهذا التحدي

يتعين على المصرف الإسلامي وضع رؤية رقمية شاملة تحدد كيفية استخدام التقنيات المالية لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وأن تركز هذه الرؤية على تحسين تجربة العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية وتطوير منتجات مالية جديدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعداد خارطة طريق تفصيلية تتضمن تحديد الأولويات المطلوبة، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتقنيات المختلفة. ومن الضروري أيضاً تخصيص ميزانية كافية لضمان استمرارية الاستثمار في البنية التحتية والأمن السيبراني. ويعد تحديث الأنظمة المصرفية الأساسية خطوة أساسية، بحيث تكون مرنة وقابلة للتكامل مع التقنيات الحديثة. كذلك يعد الاستثمار في الحوسبة السحابية ضرورياً لتقليل التكاليف.

كما أن الابتكار في تطوير المنتجات الرقمية المتوافقة مع الشريعة هو عنصر حيوي أيضاً. يمكن تأسيس وحدات للابتكار أو مختبرات FinTech للبحث والتطوير، مع التركيز على تصميم مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية الرقمية، وكذلك من المهم إشراك هيئة الرقابة الشرعية منذ البداية في تطوير التقنيات المالية، وتدريب الكفاءات الشرعية على فهم التقنيات الحديثة.

المحور الثالث: رؤية مستقبلية لصناعة الخدمات المالية الإسلامية

(أ) النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية، والكفاءة العالية التي ميزتها على المصارف التقليدية، سواء في الأرباح، أو التمويل، أو العائد على الموجودات، والإقبال على الخدمات المالية الإسلامية، كما هو مشار إليه في كثير من الدراسات المقارنة التي تناولت هذه الجوانب، كدراسة منور إقبال بعنوان Islamic and Conventional Banking in the Nineties: A Comparative Study، ودراسة Kyeong Pyo Ryu وآخرين بعنوان A Comparative Study

between the Islamic and Conventional Banking Systems and Its Implications، وغيرها من الدراسات التي أشارت إلى النمو الملحوظ في أصول هذه الصناعة ومساهمتها في تمويل مشروعات البنية التحتية، مما أظهر قدرتها على دعم التنمية الاقتصادية. وكذلك توسعها عبر الحدود، حيث أصبحت تقدم خدماتها في العديد من الدول، مما يعزز مكانتها إقليمياً ودولياً، فكل ذلك يبعث على التفاؤل والأمل في استحواذ هذه الصناعة على نصيب وافر في القطاع المالي إقليمياً ودولياً.

(ب) التحول النسبي الكبير نحو الصيرفة الإسلامية لمجموعة من البنوك التقليدية حول العالم "كبنك الجزيرة في السعودية، ومصرف الشارقة الإماراتي، وبنك الكويت الدولي، وبنك الكويت والشرق الأوسط، والبنك العقاري الكويتي"، وغير ذلك من البنوك في العديد من الدول (النشبي، 2015، ص. 15)، وكذلك زيادة الفروع الإسلامية في كثير من البنوك التقليدية، ونجاح هذه الفروع، سوف يعجل في التفكير نحو التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، أو تحول نسبة كبيرة من هذه الفروع، مما يوسع من سوق الخدمات المصرفية الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي.

(ج) بدأ استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل بعض القطاعات المالية في الأسواق يزداد، كما بدأ التفاعل مع أسواق الصكوك الإسلامية، كما ليزيا التي تعد أسواقها من أكبر أسواق الصكوك في العالم، (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2023) حيث بدأت بعض الشركات المصدرة في دول الخليج العربي كمجموعة البيان القابضة الاستفادة من سوق الصكوك في ماليزيا. كذلك قامت الحكومة البريطانية في طرحها لصكوك إسلامية قيمتها نحو 200 مليون جنيه إسترليني في 2014م لتمويل 40 مشروعاً من أهم مشاريع البنية التحتية. (البشير، 2017، ص. 55) وفي الدول العربية والإسلامية استخدمت الصكوك الإسلامية في تمويل العديد من المشروعات، ففي السعودية استخدمت الصكوك لتمويل العديد من مشروعات البنية التحتية، بما في ذلك مشاريع الإسكان والمرافق العامة، وفي تمويل شركة الكهرباء (<https://2u.pw/vbauV>). وفي الإمارات العربية المتحدة تم إصدار صكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية، مثل الطرق والمطارات. وفي تركيا استخدمت الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات البنية التحتية في السكك الحديدية والمطارات، كما استخدمتها كل من البحرين والسودان والأردن في تمويل مشروعات البنية التحتية.

(د) اهتمت العديد من الحكومات الحاضرة للتمويل الإسلامي بإحداث تغييرات في هيكلية الاقتصاد لتكون بيئة الاستثمار أكثر جاذبية، كدول الخليج العربية التي تعد من أكبر الدول المساهمة في أصول التمويل الإسلامي، (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2023) وبدأت ترتيبات العديد من هيئات أسواق المال ترى النور، حيث بدأ التركيز على تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب وتبسيط العمليات في تلك الدول، وترقية حالة السوق مع المضي قدماً في خطط خصخصة

عدد من الأصول المملوكة للدولة، كما هو في دولة الإمارات العربية المتحدة التي أطلقت العديد من المبادرات لتعزيز بيئة الأعمال.

وكذلك السعودية، حيث قامت بإطلاق رؤية 2030 التي تتضمن إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق تهدف إلى تنويع الاقتصاد وزيادة الاستثمارات. علاوة على دول عربية وإسلامية أخرى، وبالتالي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستفيد من هذا التغير. (رؤية 2030) (<https://2u.pw/ajhjHX>)

(هـ) لقد اهتمت العديد من البنوك المركزية في الدول الحاضنة للتمويل الإسلامي باستخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي؛ كمنصات التمويل الجماعي وغيرها انطلاقاً من حرصها على تعزيز الوعي المالي، وتخفيض الادخار والتمويل والاستثمار، ولقد بات من الضروري للمؤسسات المالية الإسلامية أن تجد لها مساحة في هذا الفضاء التقني المفتوح، وتعامل مع هذه التقنية المتجددة في تقديم أفضل ما لديها من خدمات.

ولا شك أن هذه التقنيات ستسهم بشكل كبير في الترويج لمنتجات المصارف الإسلامية؛ وتحسن الوصول إلى خدماتها؛ وتجعلها متاحة للجميع من خلال إرساء منظومة تكنولوجية للتعاملات المالية تسهل التواصل بين المستثمرين في قطاع التقنية المالية والمصارف الإسلامية، وإرساء بيئة تشريعية تتوافق مع سرعة الابتكارات التكنولوجية.

(و) تتجه العديد من البنوك المركزية في الدول الحاضنة للتمويل الإسلامي نحو تعزيز الشمول المالي، وسوف ينعكس هذا الاهتمام على مضاعفة الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع من الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول، وسوف تمتد آثاره إلى المناطق النائية مما يزيد من الإقبال على منتجات وخدمات المصارف الإسلامية.

(ز) زيادة فرص جديدة للابتكار والنمو باستخدام التقنية المالية التي ستصبح أحد المحركات الرئيسية للابتكار في القطاع المالي، حيث يمكن استخدام الحلول الرقمية لتحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة. ويمكن أن تشمل الابتكارات الجديدة تقديم التطبيقات المصرفية الإسلامية التي تسهل المعاملات، وبالتالي تزايد أعداد العملاء الذين يفضلون التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية بسبب تزايد الوعي بالشرعية الإسلامية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية.

(ح) تسعى المصارف الإسلامية أيضاً إلى التوسع في الأسواق الغربية، حيث يبدأ المسلمون في البحث عن خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة. في ضوء تزايد أعداد المسلمين في تلك الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمملكة المتحدة، (Ali 2022) مما يزيد من الطلب على المنتجات المالية الإسلامية. ويرفع من مستوى الوعي بالتمويل الإسلامي وأهميته، ومما يلاحظ بهذا الخصوص بأن المملكة المتحدة تحتضن أكبر عدد من المصارف الإسلامية حول العالم بموجب العديد من التقارير الصادرة بهذا الصدد.

(ط) من المتوقع أن تتوسع المصارف الإسلامية في مناطق جديدة، بما في ذلك الأسواق الناشئة في كثير من الدول ذات الأغلبية المسلمة، كأندونيسية وماليزيا وبنغلاديش، حيث تشهد هذه الدول نمواً في السكان، مما يزيد الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، كما أن هذه الدول تسعى في الوقت نفسه لتحسين البنية التحتية المالية، مما يسهل دخول المصارف الإسلامية وزيادة شفافيتها وكفاءتها. <https://2u.pw/oe76w4>

الخاتمة

نتائج الدراسة

تناولت الدراسة عدداً من التحديات التي واجهت صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مدى الخمسين عاماً الماضية، وفي مقدمتها اختلاف القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، حيث كانت نشأة تلك الصناعة باجتهادات خاصة في كل الدول الحاضرة لها، وقد قاد ذلك الاختلاف إلى عدم الاتساق في الممارسات المصرفية الإسلامية، مما سبب إرباكاً للمؤسسات المالية والعملاء على حد سواء.

كما بينت الدراسة أن تطبيق معايير لجنة بازل الدولية يمثل تحدياً كبيراً للمصارف الإسلامية. ويتطلب تطبيق هذه المعايير تكييفاً دقيقاً يتناغم مع الأحكام الشرعية المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي. ومن الإشكالات التي تنتج عن عدم مناسبة بعض هذه المعايير تعقيد العمليات المصرفية، مما يؤثر على القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وكحل لهذه الإشكالية ينبغي أن يقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بدور أكبر بهذا الخصوص.

كما تناول البحث آثار اختلاف الفتاوى الشرعية حول المسألة الفقهية الواحدة، مما يؤدي إلى تباين الممارسات بين المصارف الإسلامية الذي يقود بدوره إلى تراجع ثقة في هذه المصارف.

وفي سياق تطوير المنتجات المالية الإسلامية؛ كشفت الدراسة أن هناك ضعفاً في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مما يجعل العديد من المصارف تعتمد على إدخال تعديلات على الأدوات المالية التقليدية لتلبي احتياجات السوق، مما يؤكد ضرورة تعزيز الابتكار والتفكير الإبداعي في تطوير هذه المنتجات لتناسب مع رغبات العملاء.

إضافة إلى ذلك فقد خلصت الدراسة إلى وجود نقص وضعف في الاهتمام بالبحث العلمي من المؤسسات المالية الإسلامية، مما شكل عائقاً أمام تطوير استراتيجيات فعالة. ويتعين على هذه المؤسسات تخصيص موارد أكبر للبحث والتطوير، مما سيسهم في مواجهة التحديات بشكل أكثر فعالية.

كما تطرق البحث إلى تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية على صناعة الخدمات المالية الإسلامية، حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي إلى تقلبات في الأداء. لذا، يعد رصد هذه التغيرات وتحليلها خطوة ضرورية لتوجيه السياسات والاستراتيجيات المستقبلية.

كما تناول البحث عددا من المقترحات التي يمكن أن تسهم في معالجة تلك التحديات، مصحوبا برؤية لمستقبل صناعة الخدمات المالية الإسلامية. بناء على هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي

أولا: التوصيات العلمية

1/1 هناك حاجة ماسة لإعداد دراسات وبحوث رصينة حول تقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية بغية الوصول إلى مقترحات عملية يمكن تقديمها إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي للنظر في إصدار مشروع قرار حول تقنين أحكام المعاملات المالية الإسلامية بالتعاون مع الجهات ذا العلاقة.

2/1 - هناك جوانب قانونية تحتاج أيضا إلى دراسة من طلاب الدراسات العليا في الاقتصاد والتمويل الإسلامي والباحثين والقانونيين تتعلق بأهمية الاتفاق على حد أدنى من القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي في الدول الحاضنة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3/1- دراسة إنشاء أطر تنظيمية تدعم استدامة الصناعة، لتعزيز قدرتها على المنافسة في السوق العالمية عبر تبادل المعلومات بين الدول حول الأنظمة واللوائح المعمول بها.

ثانيا: التوصيات العملية

1/2 من المناسب للمؤسسات المالية إنشاء شراكات مع الجامعات لإجراء بحوث تطبيقية تسهم في تطوير قطاع المال الإسلامي.

2/2 التأكيد على أهمية إنشاء منصة إلكترونية لنشر الفتاوى المتفق عليها، مما يسهل الوصول إليها ويعزز الشفافية.

3/2 أهمية عمل شراكات استراتيجية بين المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف الدول لتبادل المعرفة والخبرات.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

1- الكتب:

- الأكاديمية المالية، أساسيات إدارة المخاطر في الخدمات المالية، 2017، تقرير قدم من لجنة بازل الدولية في المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019م.
- الأنصاري، محمود الأنصاري وإسماعيل حسن. ومير متولي البنوك الإسلامية 1988م.
- بلواقي، أحمد مهدي. والبشير، فضل عبد الكريم، تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، جمادي الآخرة 2019م.
- بنك الجزيرة. تجربة بنك الجزيرة في التحول إلى المالية الإسلامية، سلسلة مطبوعات المجموعة الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع. 2021.
- حشاد، نبيل. دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل، 11، اتحاد المصارف العربية، 2005م.
- خطاب، عابدة سيد. "الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات، سياسات إدارية"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1985م.
- عبد الحميد، طلعت أسعد. التسويق الفعال - كيف تواجه تحديات القرن 21؟ مكتبة الشقري، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2013م.
- قحف، منذر. أساسيات التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، 2013م.
- القرة داغي، علي محي الدين. مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلية أمام التطوير والابتكار، دراسة فقهية اقتصادية، د.ت.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية من النظام الأساسي للمجلس الشرعي للهيئة، 2007م.

2- المقالات المنشورة:

- أبو معمر. فارس، قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة مجلة الجامعة الإسلامية، غزة (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يونيو 2005م.
- البشير، فضل عبد الكريم. تنافسية عواصم الاقتصاد الإسلامي: التمويل الإسلامي نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مج 23، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية 2017.
- البشير، فضل عبد الكريم. نمذجة تصنيفية للانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية: عرض وتحليل، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد 64، 2017م.
- البغا، محمد الحسن. التقنين في مجلة الأحكام العدلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009م.
- سادات، محمد محمد. المسؤولية المدنية للمصارف الإسلامية عن أعمال هيئات الرقابة الشرعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية - المجلد 13، العدد الخاص، 2016.
- صديقي، محمد نجاه الله. مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر. ورقة مقدمة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1993م.
- لحسانة، أحسن وآخرون، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الخامس العدد الأول، 2014م.

3- الأطروحات:

- الخالدي، أيمن فتحي فضل. قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر العملاء رسالة ماجستير 2006م، قسم إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية- غزة.

4- المداخلات:

- أبو غدة، عبد الستار. التنسيق بين الهيئات الشرعية والحاجة إلى إصدار معايير شرعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، 23-24 شعبان 1423هـ، 29-30 أكتوبر 2002م مملكة البحرين.
- تاج الدين، سيف الدين إبراهيم، ورقة غير منشورة لورشة عمل - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي 2011م
- حافظ، عمر زهير. البنوك الإسلامية أمام التحديات المعاصرة، 2010م.
- الزرقا. محمد أنس. الحلل وطريق الإصلاح في الهيكل الشرعي للصناعة المالية الإسلامية، محاضرة منشورة، كرسي الشيخ محمد الراشد لدراسات المصرفية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. (دون تاريخ)
- صوالحي، يونس. المنتجات المالية الإسلامية بين المحاكاة والابتكار، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 5-6 مايو 2014م.
- فياض، عطية السيد. الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى. مكة المكرمة، 2005م.
- محمد عمر جاسر نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان "الواقع... وتحديات المستقبل"، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين في الفترة 20-21 مارس 2010م، صنعاء - الجمهورية العربية اليمنية.
- النشمي، عجبل جاسم، تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: المبادئ والضوابط والإجراءات ورقة مقدمة لمؤتمر تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية 2015م.

5- التقارير:

- بنك السودان المركزي، قانون تنظيم العمل المصرفي، الخرطوم، جمهورية السودان، 2004م.
- تقرير حول جلسة العصف الذهني لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، الرياض 20/06/2007م.
- صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، أبريل 2023م.
- مجلس الخدمات المالية تقرير عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية 2023م.
- الناصر، لاجم. تعدد الآراء الفقهية يضعف اليقين القانوني للمصرفية الإسلامية. مقابلة منشورة بصحيفة الاقتصادية بتاريخ 20/11/2011م.
- وكالة استندارد آند بوز، التمويل الإسلامي توقعات بنمو قوي رغم الفرص الضائعة 2024 - 2025: محمد دمع.

6- مواقع الأنترنت:

- جائزة بوبيان للبحث العلمي 2025، بنك بوبيان، تاريخ الاسترداد 12 فبراير 2025
(<https://2u.pw/1XUEXXZX>)
- بنك الجزيرة الموقع الإلكتروني، إصدارات المجموعة الشرعية على الرابط تاريخ الاسترداد 2025/3/19
(<https://2u.pw/sfL8v0tG>)
- بنك البلاد الموقع الإلكتروني، إصدارات اللجنة الشرعية لبنك البلاد على الرابط تاريخ الاسترداد 2025/3/19
(<https://2u.pw/vusSvwEq>)
- البنوك الإسلامية تتعاضد على حساب التقليدية عددها 270 في 75 دولة بزيادة سنوية من 10 إلى 20 % تاريخ الاسترداد 15/08/2025 على الرابط
(<https://www.aljarida.com/articles/1461743189790531000>)

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1- Articles:

- Abidur Rahman Syed et al. *Examining the Link between Coordination Mechanisms and Innovation Capability in Banks: A Resource-Based View Perspective* University of Sharjah Journal for Humanities & Social Sciences, Volume 22, No. 1 March 2023
 - Ali Muhammad Aqib .*Growth and Development of Islamic Banking: A Global Review* Vol. 5 No. 2 (2022): *Review of Applied Management and Social Sciences (RAMSS)*
 - Hailu, S. M., & Bushera, I. (2020). *Interest free banking in Ethiopia: Prospects and challenges. International Journal of Islamic Economics and Finance Studies*, 6(2), 119-137.
 - Iqbal, M. (2001). *Islamic and conventional banking in the nineties: a comparative study. Islamic economic studies*, 8(2)
 - Ryu, K. P., Piao, S. Z., & Nami, D. (2012). *A Comparative study between the Islamic and conventional banking systems and its implications. Scholarly Journal of Business Administration*, 2(5), 48-54.
- 2- Interventions:
- *Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023*
 - Lugo, L., Cooperman, A., O'Connell, E., & Stencil, S. (2011). *The future global Muslim population projections for 2010-2030. p155*
 - Maslakovic, M. (2013). *UK, the leading western center for Islamic finance. The CityUK, October, P. 4*
 - Reuters, T. (2013). *Mapping global Islamic finance development. Manama, Bahrain. P29*
- 3- Websites:
- *Finance Middle East, Publication date (12/02/2025), Date of visit (19/03/2025).*
(<https://2u.pw/vbauV>)
 - *Business Today, Publication date (14/08/2025), Date of visit (15/08/2025).*
(<https://2u.pw/v9k3TL>)